

الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن

" بلاغ إلى من يهمه الأمر "

الدكتور علي خليفة الكواري

نعم الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن في أي بلد كان. وتفاقم الخلل السكاني في بعض دول الخليج العربي هو اعتداء صارخ على حقوق المواطن مع سبق الإصرار والترصد. فمن حق المواطنين في وطنهم أن يكون لهم دور وان يكونوا هم التيار الرئيسي في المجتمع وان تكون هويتهم هي الهوية الجامعه ولغتهم هي اللغة السائدة ومصالحهم المشروعة عبر الأجيال وحماية مصير مجتمعهم من التفكك والنكوص، هي محط الخيارات والموجه للقرارات العامة وعلى رأسها السياسة السكانية. هذا إلى جانب حقوق الإنسان التي يشاركون فيها كل من يقيم على ارض وطنهم.

فأين دول الخليج العربي بشكل عام من مراعاة حقوق المواطن هذه. وبشكل خاص أين الإمارات وقطر وربما البحرين من مراعاة حقوق المواطن باعتباره مواطنا واعتباره إنسان ؟. لقد فاجأني الإحصاءات والتصريحات الرسمية في كل من الإمارات وقطر والبحرين في مطلع ٢٠٠٨، كما سوف تفاجئ المتتبعين الآخريين لمخاطر استمرار الخلل السكاني والداعين إلى تصحيحه. إن هذه الإحصاءات المفاجئة والتصريحات الرسمية التي تؤكدتها، تعبر عن توجهات تجارية مخيفة، يمكن أن نطلق عليها " توجهات ما بعد الخلل السكاني" أو زمن التحول والتراجع عن القول بضرورة تصحيح الخلل السكاني.

لقد أصبحت الخيارات والقرارات العامة تبدو اليوم غير معنية بالخلل السكاني وغير مراعية لحقوق المواطن والحفاظ على لغته وهويته ووجوده. وأصبح خيار التوسع غير العقلاني في نشاط العقارات غير المبرر من وجهة نظر وطنية، هو أهم خيارات ما يسمى بالتنمية التي سبق وان أسميتها " بتنمية الضياع"، ضياع الأوطان ونكوص المجتمعات الوطنية وتهديد مستقبل الأجيال المتعاقبة، عندما يصبح المواطنون أقلية في وطنهم ويهمش دورهم الثقافي والإنتاجي والإداري وتصبح أوضاعهم المعيشية رهينة المكرمات والقرارات الإدارية وما تبقى من حماية قانونية هي اليوم عرضه للتغيير في أي وقت.

وعندها يلقي بالمواطنين في أتون منافسة غير عادلة مع نخب الوافدين من جميع أنحاء العالم. منافسة ينتظر أن يتحول بموجبها وضع المواطنين وثقافتهم ومجتمعهم في الإمارات وقطر على وجه الخصوص، إلى ما يشبه وضع المالاييين في سنغافورا الذي تراجع لصالح المهاجرين الصينيين وأصبح المالاييين السكان الأصليين، في الدرجة السفلى سياسيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا.

حالة الإمارات

كان أهل المنطقة في الماضي القريب من مواطنين ومسؤولين حكوميين، يحذرون من خطورة الخلل السكاني في الإمارات ومن نموذج دبي بشكل خاص، عندما بلغ عدد سكان الإمارات في عام ٢٠٠١م حوالي ٣,٥ مليون وتدننت نسبة المواطنين في السكان إلى ٢٠% ومساهماتهم في قوة العمل إلى ٨,٧%. وكان من المنتظر أن يصحح ذلك الوضع المختل الخطر الذي لا نظير له في أية دولة في العالم . ولكن المؤسف أن سكان الإمارات في نهاية ٢٠٠٧م قد تضخم بأكثر من الضعف في غضون ٥ سنوات وبلغ ثمانية ملايين نسمة وانخفضت نسبة المواطنين في إجمالي السكان إلى ١٠% فقط وفي إجمالي قوة العمل إلى أقل من ٥%. وأصبح عدد المواطنين البالغين ٨٠٠ ألفا نسمة، حوالي نصف عدد الجالية الهندية البالغة ١,٥ مليون، كما ذكرت نشرة The Economist Intelligence Unit في عددها الخاص بالإمارات في شهر نوفمبر ٢٠٠٧، وبذلك أصبح المواطنون أقلية في وطنهم لا يتجاوز عددهم نصف عدد الجالية الهندية المطالبة بالتجنيس.

ومما يؤسف له حقا أن أبو ظبي وبقية الإمارات أصبحت تنافس دبي في نموذجها العقاري وما يؤدي إليه من تفاقم الخلل السكاني. فأبو ظبي على سبيل المثال تخطط لزيادة سكانها من ١,٦ مليون إلى ٣,١ مليون وفقا لخطة المسماة " رؤية أبو ظبي ٢٠٣٠". وفي تصريح لأحد المسؤولين في الإمارات أشار إلى توجه خطر سوف يتم بمقتضاه استقدام مليون صيني ، ربما نتيجة لما تقوم به الجالية الهندية من إضرابات وشغب. وكأني به كالمستجير من الرمضاء بالنار.

حالة قطر

وفي قطر التي كان المسئولون فيها ينتقدون نموذج دبي و يناون بأنفسهم عن تقليده، فاجتني ما حصل خلال الثلاثة أعوام الماضية. فقد بدأت المعلومات المخيفة والتصريحات الرسمية تشير إلي تفاقم الخلل السكاني بشكل أصبح الوضع السكاني في قطر أشبه بالإمارات، وربما يسير بوتيرة أسرع ينافس فيها نموذج دبي.

وما يخيف ليس مجرد الزيادة المذهلة في حجم السكان وتدني نسبة المواطنين فقط وإنما أيضا استمرارية السبب الرئيسي الذي أدى إلى ذلك التفاقم المفاجئ للخلل السكاني في قطر، في وقت كنا نظن فيه أن قطر واعية لمخاطر استمرار الخلل السكاني وأبعاده وتداعياته غير المحمودة العاقبة .

والسبب الرئيسي لهذه الزيادة المخيفة في حجم سكان قطر هي السياسة الجديدة التي قامت بموجبها الحكومة ببيع أراضي عامة، كما سمحت باستملاك الأجانب للعقارات والقيام بالاستثمار العقاري، ووافقت على منح اقامات مفتوحة لكل من يملك شقة في المناطق المخصصة لشراء غير القطريين. ومن هذه المناطق مدينة الوصيل التي صممت لإسكان ٢٠٠

إلف نسمة، معظمهم إن لم يكن كلهم من غير القطريين. الأمر الذي أدى إلى جانب سياسة الاستملاكات، إلى توسع هائل في النشاط العقاري تسبب في إزالة مناطق سكنية جديدة أريكت إزالتها الفجائية حياة المواطنين، حتى أطلقت إذاعة لندن على الوضع "سنامي". هذا إلى جانب ما أدت إليه من استقدام عمالة كثيفة.

وتفيد المعلومات والتصريحات المنشورة في الصحف، أن قطر تخطط لبناء ٨٠٠ برج تم إكمال ٥٠ برجاً منها فقط و ١٥٠ تحت الإنشاء، وهناك ٦٠٠ برج ينتظر بناءها في السنوات القليلة القادمة، وكان الله في عون المواطن الذي تحمل وسوف يتحمل كل أبعاد وتداعيات هذا الخيار العقاري المخيف.

ومن تبعات هذا الخيار العقاري الذي ترعاه وتسوقه الحكومة هو الزيادة المخيفة في حجم السكان وتدني نسبة المواطنين. فساكن قطر الذي استقر عددهم في عقد التسعينيات الماضية، و ارتفعت نتيجة لذلك الاستقرار نسبة المواطنين من ٢٨% عام ١٩٩٣ إلى ٣١,٥٠% عام ٢٠٠١، عكس اتجاهه الحميد فجاءه مع الأسف منذ عام ٢٠٠٤ على وجه الخصوص، حيث تضاعف حجم السكان من حوالي ٧٠٠ ألف عام ٢٠٠٤ إلى ١,٥ مليون في مطلع عام ٢٠٠٨. وينتظر أن يصل حجم ساكن قطر في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٣ مليون نسمة حسب التصريحات الرسمية.

و نتيجة لذلك تدنت نسبة المواطنين من إجمالي السكان من حوالي ٢٩ % عام ٢٠٠٤ إلى ١٦% فقط في مطلع عام ٢٠٠٨. أما مساهمة القطريين في قوة العمل فربما تدنت إلى ٧% في مطلع عام ٢٠٠٨ بعد أن كانت حوالي ١٥%.

وللعلم فقد قدر سكان قطر بحوالي ٥٦٠ ألف نسمة عام ١٩٩٣، و ٦٠٠ ألف عام ٢٠٠١. كما قدر عدد القطريين عام ١٩٩٣ بحوالي ١٧٢ ألف، و ١٩٠ ألف عام ٢٠٠١، و ٢٠٥ ألف عام ٢٠٠٤، وبلغ عدد المواطنين ٢٤٠ ألف نسمة في مطلع ٢٠٠٨.

حالة البحرين

ولعل ما نشر في البحرين من إحصاءات مخيفة تؤكد لنا أيضا أن السبب الرئيسي في تضخم حجم سكان بعض دول الخليج العربي وتدني نسبة المواطنين في إجمالي السكان وفي قوة العمل، هو خيارات التوسع المفاجئ في النشاطات العقارية. فالبحرين مثلها مثل دبي لا تملك صادرات معتبرة من النفط الخام أو الغاز المسال مثل قطر و أبو ظبي، وإنما فتحت المجال لتوسع عقاري على نمط الإمارات وقطر وقامت الحكومة ببيع الأراضي وتسهيل إقامة المدن والمناطق الجديدة وما تتطلبه من تسهيلات الإقامة الدائمة واستقدام العمالة الوافدة بشكل كثيف غير مسبوق في البحرين التي تعاني من بطالة مزمنة وأزمة إسكان بالنسبة للمواطنين.

فقد نشر في صحف البحرين يوم ٢٠٠٨/٢/٢٨ بان سكان البحرين قد زاد بنسبة ٤٢% خلال عام واحد، من ٧٤٢ ألف نسمة عام ٢٠٠٦ إلى ١,٠٥ مليون عام ٢٠٠٧، نتيجة لتضاعف عدد الوافدين تقريبا حيث زاد عدد الوافدين من ٢٨٣ ألف إلى ٥١٧ ألف. وبذلك تدنت نسبة المواطنين في إجمالي السكان من الثلثين إلى النصف وفي قوة العمل تدنت مساهمة البحرينيين من حوالي ٣٥% عام ٢٠٠٦ إلى ١٥% فقط عام ٢٠٠٧. هذا بالرغم أن عدد المواطنين قد زاد في عام واحد بنسبة ١٥% من ٤٥٩ ألف عام ٢٠٠٦ إلى ٥٢٩ ألف عام ٢٠٠٧ بسبب سياسة التجنيس الكثيف الذي اتبعته حكومة البحرين ، والتي أدت إلي ارتفاع الزيادة السنوية في عدد المواطنين من ٢,٣% إلى ١٥%. وفي هذا إضرارا بمصلحة المواطن وتقويض لوضعه مرتين.

من ضيع وطن و بين الوطن يلقاه

في الختام وفي ضوء هذه المعطيات والتداعيات المتوقعة لتفاقم الخلل السكاني، وجدت نفسي محتارا في من أوجه إليه خطابي هذا. فقد سبق وكتبت في الموضوع مرارا منذ عام ١٩٨١ حين أصدرت كتيباً بعنوان "تحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني"، ولكن لاحياء لمن تنادي. فقررت أن أتقدم ببلاغ إلى من يهمة الأمر واشهد عليهم الله و الأجيال القادمة، وارجوا أن لا يسجل هذا البلاغ ضد مجهول.

ومن يهتمهم أمر الحفاظ على الوطن وعدم ضياع الهوية العربية الإسلامية ونكوص المجتمعات الوطنية في دول المنطقة ، هم المواطنون جميعا حكام ومحكومين في دول المنطقة ومن بعدهم العرب الآخرين كي لا تضاف نكبة أخرى إلى نكبات الأمة العربية.

وأقول في بلاغي هذا بخطورة ما أكدته الإحصاءات والتصريحات من تدني نسبة المواطنين في إجمالي السكان إلى ١٠% في الإمارات و ١٦% في قطر ، وإلى النصف في البحرين بعد أن كانت قبل عام واحد فقط تساوي الثلثين. أما مساهمة المواطنين في إجمالي قوة العمل فقد تدنت إلى ٥% في الإمارات و ٧% في قطر و ١٥% في البحرين.

وأطالب بسرعة معالجة الخلل السكاني والتصدي لأسبابه المفاجئة إلى جانب أسبابه المزمنة، وإبعاد المسؤولين عن تفاقم الخلل السكاني عن مراكز اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة واستبدالهم بمن يرتبط مصيرهم بمصير الوطن. أن متخذي القرارات ومحددي الخيارات العامة هم المصفي (الفلتر) الذي ينقيها من الشوائب.

أما حول السبب الرئيسي لتفاقم الخلل السكاني الراهن هذا بدلاً من تصحيح الخلل السكاني وما يتطلبه من ضرورة عكس اتجاه تدني نسبة المواطنين في السكان ومساهماتهم في إجمالي قوة العمل، فأنتني أعيدته بشكل رئيسي إلى الخيار الذي تم اتخاذه ووضعت السياسات لتحقيقه وهو التوسع في بيع الحكومات للأراضي العامة وتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار وتسهيل الإقامة الدائمة لملاك الشقق في المناطق الجديدة من غير

المواطنين، ورفع الحواجز عن استقدام العمالة الأجنبية اللازمة لبناء المدن والمناطق العقارية الجديدة، دون مراعاة لأبعاد وتداعيات الخلل السكاني.

وتذكر المعلومات المتاحة أرقام فلكية يصعب قراءتها وتخيلها، حول حجم الاستثمار العقاري المتوقع في دول مجلس التعاون في الوقت الحاضر والذي بلغ ٢ تريليون دولار منها ٧٠٠ مليار دولار في الإمارات وحدها. وهذا الحجم من الاستثمار العقاري سوف يتطلب عمالة كثيفة في مرحلة الإنشاء، كما سيتطلب إقامة وافدين جدد يشغلون هذه العقارات ويشغلونها. وجدير بالتأكيد أن تفاقم الخلل السكاني قد حصل بشكل مفاجئ في دول تمتلك فوائض نفطية مثل قطر و ابوظبي وأخرى ليس لديها صادرات معتبره من النفط الخام مثل البحرين وبقية الإمارات. وهذا يؤكد وجود إستراتيجية واحدة غير معنية بقضية الخلل السكاني ولا باعتبار التنمية المستدامة، تم تطبيقها في الدول الثلاثة المدروسة، بناء على استشارات قدمتها وخطط وضعتها شركات ومعاهد أجنبية، نظرت إلى هذه البلاد كمشروعات تجارية، وليس دول وطنية عليها واجب بناء الدولة وتأهيل المواطن وتفعيل دور المجتمع وتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال عملية تنمية وطنية مستدامة ذات بعد إنساني. عملية تنمية تكون لصالح أهل المنطقة بأجيالهم المتعاقبة، ويكون دور المواطنين هو الدور الرئيسي في قيادتها وتحديد خياراتها، فالتنمية الحميدة هي التي تستهدف صالح المواطنين بالدرجة الأولى وان يكون المواطنون هم عمادها، وما عداها فإنها " تنمية للضياع" والعياذ بالله .

علي خليفة الكواري

dr_alkuwari@hotmail.com

الدوحة: نيسان ٢٠٠٨